بقلم: هاري ماكدوف

العالم المتخلف ودور السياسة الخارجية للولايات المتحدة في منع نموّه وتطوره

« اثر سياسة الولايات المتحدة الخارجية على البلدان المتخلفة » مقال لهاري ماكدوف ، كان حلقة من سلسلة مناقشات حول موضوعات ذات اهمية آنية ، جرت في الجامعة الاميركية في حريف ١٩٧٠ ، من ضمن المقرر التعليمي لمادة الاقتصاد السياسي ، وفيما يلي ترجمة لنص المقال كما نشر في « مانثلي ريفيو » الاميركية في عددها الصادر في اذار ١٩٧١ .

ان تكثيف تحليل لاثر سياسة الولايات المتحدة الخارجية على البلدان المتخلفة في وقت لا يتجاوز العشرين دقيقة ، سيؤدي بالضرورة الى ما قد يبدو وكانه تلاوة لتاكيدات دوغمائيكية ، وسيظهر ذلك اكثر ما يظهر ، عندما يتحدى هذا الموقف المتخذ ، المعرفة التقليدية ، والعملة المتداولة في المعالجة الاكاديمية . لكن حتى ولو ان التكثيف يتضمن الغاء الادلة البنوية ، والغاء خطوات في عملية الاستنتاج ، وتعديلات ضرورية ، فان حصيلة المناقشة الرئيسية قد تساعد على ايه حال ، في توضيح الخلافات الاساسية بين الاراء الراديكالية والاراء المألوفة ، حول الموضوع .

ان جوهر موقفي هو انه يوجد تضارب اساسي بين سياسة الولايات المتحدة الخارجية وبين مصالح الشعوب في العالم المتخلف ، ونحتاج اولا لفحص جذور هذا التضارب – او ما هو في الواقع تصادم مصالح – ان نكون واضحين في الاجوبة على سؤالين :

١ – ما هي سياسة الولايات المتحدة الخارجية؟

٢ – وما هي القيود الرئيسية على تحديث البلدان المتخلفة ؟

ان العثرة امام الرد على السؤال الاول هو ان سياسة الولايات المتحدة قد تبدو لاول وهلة مجرد خليط في الاعمال والبرامج المتنوعة ، المضطربة والمتناقضة . في الواقع ، قد تنشر المجلات العلمية المتخصصة في الشؤون الدولية، في بعض الاوقات ، مقالات مطولة تندر فيها من غياب السياسة الخارجية الواضحة المحددة والمنسجمة مع المبادىء المعلنة ، الملتزم بها .

ولكن هؤلاء المتعشين للانسجام يتجاهلون من جهة ، تنوع الضغوطات التي تسهم في القرارات السياسية البومية ، ومن جهة اخرى ، التباين الحتمي بين ايديولوجية ومثل السياسة الخارجية التي يعبأ الراي العام من حولها ، وبين الحقيقة الاساسية .

حتى ولو ان القرارات السياسية اليومية هي حصيلة امور سياسية عسكرية واقتصادية ، متغيرة متعددة وليست بالضرورة منسجمة ، وحتى ولو ان هذه القرارات يتخذها اناس مختلفون ، بعضهم ذوو كفاءة ، وبعضهم من غير كفاءة ، فان اتجاها رئيسيا مميزا بوضوح في السياسة الخارجية ، موجود فعلا : اننا نعرف من الفيزياء والكيمياء بان العناصر والمركبات تتخذ اشكالا مختلفة تحت ظروف معينة من الحجم والضغط والحرارة . ولكننا نعرف ايضا ان الماء مثلا ، قد يظهر تحت ظروف معينة ، بخارا ، وتحت ظروف اخرى ، ثلجا ، ولكن طبيعة تركيبه الاساسي تبقى هي ذاتها . ويمكن تلمس طبيعة اساسية مماثلة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية ، من خلال كل المراحل المتعددة الساخنة والحرب الباردة ، والفاصلة العادة ولحظات الردد وهذا التحول الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية له عنصران اساسيان متصلان :

● ١ – الدفع نحو الاحتفاظ باكبر قدر ممكن من هذا العالم حرا سالكا للتجارة الخاصة والمشاريع الخاصة . وتصنف ضمن هذا الاعتبارات مثل :

٢ – قمع الامبراطوريات المنافسة من الحصول على حقوق وشروط تجارية واستثمارية متميزة لغير صالح المصالح التجارية الاميركية .

ب – وحيث ممكن، الحصول على موقع تجاري واستثماري مفضل للتجارة الاميركية .

● ٢ – تعزيز الثورة المضادة ، وهذا ايضا مركب من عدة عناصر :

٢ – اجهاض ثورات اجتماعية اولية .

ب – قمع ثورات اجتماعية جارية .

ج – ثورة مضادة للمجتمعات الاشتراكية القائمة ، بواسطة الحرب ، والضغط الاقتصادي او افساد القادة والشعوب داخل الكتلة الاشتراكية .

ان مثل هذه السياسة الخارجية الاساسية ليست غريبة على الولايات المتحدة ، كما انها ليست سياسة غريبة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ان صراع المصلحة بين الدول الرأسمالية المتقدمة لتقسيم واعادة تقسيم العالم ، هو جزء اساسي مما تسميه الكتب المدرسية بـ « التاريخ الحديث » ، وقد ادخل في سجلات التاريخ بحربين عالميتين . كذلك فان ردة الفعل العصبية العسكرية نحو الثورات الاجتماعية ليست مجرد ضلال في السياسة رائج حاليا . فقد مضى الان مئة عام على اشتراك قوات الجيش الالماني الغازية مع قوات الجيش الفرنسي المهزوم، لخنق كومونة باريس ، وقبل وقت طويل من تطوير القنبلة الذرية . وكذلك قبل وقت طويل من اعتبار الاتحاد السوفياتي قوة توسعية مؤازرة، كانت القوى الحليفة على طول اتفاقية فرساي تخطط لضرب الثورة البولشفية الوليدة .

في الواقع ارسلت الولايات المتحدة وفي حليفة اخرى ، قوات مسلحة للمشاركة في الثورة المضادة للبولشفيك . ومن ضمن هذا الماضي التاريخي ، وايضا من ضمن السجل التوسعي الاول ، في تاريخ نمو جمهوريتنا (الاميركية) ، يمكن تتبع اتساق وثبات سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

ان لسياسة خارجية من هذا النوع صلة وثيقة بالامم المتخلفة ، لان الثورة الاجتماعية بالذات – الخصم الرهيب في السياسة الاميركية – هي الحالة الغالبة في العالم الثالث . وحتى نقدر او نفهم هذا الصدام في المصالح علينا التدقيق في السؤال الثاني الذي اتركناه اعلاه : ما الذي يعيق التحديث في الامم المتخلفة ؟

ان المعالجة المدرسية العادية للتخلف الصناعي في العالم الثالث هي في وضع قائمة بعشرين او بثلاثين ميزة عامة ، او اكثر ، للتخلف ، في مثل هذه المعالجة هي في عدم وجود المشكلة في مثل هذه المعالجة هي في عدم وجود التمييز بين المظاهر والمسببات . وفي كثير من الاحيان ، في عملية تجميع المصاعب التي يسلط منبوسا منها ، يجري السعي نحو مخرج التركيز على دواء لجميع الامراض مثل تحديد النسل وحتى هذا العلاج العام يدرس على أساس أن

يتبع في الصفحة ٢

مستقلة عن البنية الاجتماعية التي تساهم في ضغط السكان وتبقى « التحايلية » .

في وجه الحلول الانتقائية لمظاهر ان لهذه الثورييات ، فهي انما تظهر بانه يوجد اعمق من الفكرة الشائعة مثلا ، جذور ان عدم وجود الموارد الطبيعية فقر البلاد وركودها . ففي بلدان متقدمة فقيرة بالموارد ، وبلدان متخلفة غنية بالموارد الطبيعية. فان اتساع عدد المظاهر المميزة ذاتها ، توحي بعدم الملاءمة الكامنة الاشغال بغير طائل بالاصلاحات في الاجتماعية القائمة ، وتثير قضية اعادة البناء بشكل شامل ، واعادة المجتمعات .

التوجه الرئيسي للفكر الاكاديمي الاميركي الولايات المتحدة الخارجية على انه هو في الابتعاد عن المضاعفات الخطيرة النظم الاجتماعية والاقتصادية ،وعوضا ان التركيز هو على مخارج ابسط واسلم : تحديد النسل ونشر التقنية واسطة الاستثمارات والمساعدات ،

لا بد من ان يكون علاجا لجميع ولو بعدا ومؤقتا ، ضد الخطر المتنامي للمجاعة الشعب ، او في المزات الخاصة لثقافته ، او في دياته ، ان العراقيل موجودة في الواقع ، في المؤسسات الاجتماعية التي يعيش الشعب في ظلها ، في نوع ملكية الارض ، في المصالح الراسخة لكبار الملاكين والتجار ، وفي الاولويات الاجتماعية التي تفرضها الطبقات الحاكمة .

دعوني اقدم لكم صورة بسيطة : ان احدى المظاهر المحيرة لتجارب الهند الاقتصادية هي اللامبالاة الظاهرة لدى صغار الزارعين في القيام بالعمل البسيط الذي يتطلبه ري الارض التي يعملون فيها . لقد انفقت الحكومة الهندية مبالغ من المال طائلة ، لحفر القنية واسعة ، من اجل توفير المياه للزراعة ، ولكن الزارعين فشلوا في الاستفادة من هذا العون الكامن لانتاجهم ، فلم يحفروا الترع اللازمة لايصال المياه من الانهر والاقنية، الى اراضيهم الصغيرة ، لقد سالت خبيرا زراعيا اميركيا مرة ، وقد امضى فترة طويلة في الهند : ما هي العلة ؟ هل هي الكسل؟ الغباء ؟ ام الجهل ؟ وضحك الخبير الزراعي المحافظ على اسئلتي الساذجة ، وشرح لي بسعة صدر بان ابسط المزارعين واكثرهم جهلا ،يعرف اهمية الماء ، ولكن نوع الري يجب ان نعر عبر ارض يملكها كبار الملاكين الذين يفرضون ضريبة والمكوس للاولويات الاساسية اولا ، من الممكن التخلص من الفقر ان دون استعمال التقنية الحديثة .

اما المساهمة لتجاوز عائق النقص في راس المال، فهو تركيز الثورة على تعليم جماهير الشعب والعناية الصحية بها ، وفيما عدا الاعتبارات الانسانية ، فان التغذية الافضل ، والاهتمام الصحي ، يساهمان في رفع انتاجية العمال ، الزراعي . ان تغذية معظم هذه المنتوجات الضرورية ليست معقدة ، كما ان الجبار المخلين ليسوا اغبياء ، ان المقاولين لا يعملون ما يلزم للتطور الاقتصادي لان ليس هناك احتمال تحقيق الربح الكافي في مثل هذه المشاريع ، او لانهم قادرون على تحقيق ارباح اكثر في مشاريع اخرى .

ومن الضروري للاستفادة من التقنية ، ان يكون هناك ، من بين امور اخرى ، سكان متعلمون، وتقييم اجتماعي عالي للعلوم والاساوب العلمي، وقدرة على نطاق واسع ، على تقبل الابتكارات التقنية ، وهو كذلك بشكل خاص ، لان التقنية اللازمة اكثر من غيرها ، ليست العقول الالكترونية اللغز ، والانظمة الالكترونة المعقدة الموجودة في بضعة مدن رئيسية ، بل النشء على نطاق واسع للتقنية في كل القطاع الزراعي – ففي ذلك القطاع يتواجد الجزء الاكبر من سكان البلدان النامية .

وهذا لا يعني بان التقنية الاكثر تقدما لا يمكن استعمالها بشكل مفيد ، نحن بحاجة في الواقع لان نفهم بانه ليس هناك سحر فوري ، ولا حل اساسي لمشاكل التنمية في عجائب التقنية والعلوم الحديثة .

ففي العالم الثالث – حيث هناك حاجة الى ثورة زراعية وصناعية ايضا – تعتد المتطلبات لتشمل المحراث الفولاذي وعجلات اليد والمضخات الصغيرة وشبكات الري ، ان الحاجة ليست فقط الى المعدات ولكن الى اختيار البذار والشتل والتقنيات المتقدمة في استعمال الارض ، لهذا السبب يجب ان يشترك الزارعون الذين يفلحون التربة ، ولهذا السبب ايضا يجب ان تتغير جماهير الشعب ، والاهم من ذلك كله، يجب ازالة القيود المفروضة على تطور الشعب.

ان العوائق الاساسية في وجه التغيرات الضرورية لا يمكن ان نجدها في الطبيعة المتأصلة الفطرية للشعب ، او في المزات الخاصة لثقافته ، او في دياته ، ان العراقيل موجودة في الواقع ، في المؤسسات الاجتماعية التي يعيش الشعب في ظلها ، في نوع ملكية الارض ، في المصالح الراسخة لكبار الملاكين والتجار ، وفي الاولويات الاجتماعية التي تفرضها الطبقات الحاكمة .

دعوني اقدم لكم صورة بسيطة : ان احدى المظاهر المحيرة لتجارب الهند الاقتصادية هي اللامبالاة الظاهرة لدى صغار الزارعين في القيام بالعمل البسيط الذي يتطلبه ري الارض التي يعملون فيها . لقد انفقت الحكومة الهندية مبالغ من المال طائلة ، لحفر القنية واسعة ، من اجل توفير المياه للزراعة ، ولكن الزارعين فشلوا في الاستفادة من هذا العون الكامن لانتاجهم ، فلم يحفروا الترع اللازمة لايصال المياه من الانهر والاقنية، الى اراضيهم الصغيرة ، لقد سالت خبيرا زراعيا اميركيا مرة ، وقد امضى فترة طويلة في الهند : ما هي العلة ؟ هل هي الكسل؟ الغباء ؟ ام الجهل ؟ وضحك الخبير الزراعي المحافظ على اسئلتي الساذجة ، وشرح لي بسعة صدر بان ابسط المزارعين واكثرهم جهلا ،يعرف اهمية الماء ، ولكن نوع الري يجب ان نعر عبر ارض يملكها كبار الملاكين الذين يفرضون ضريبة والمكوس للاولويات الاساسية اولا ، من الممكن التخلص من الفقر ان دون استعمال التقنية الحديثة .

اما المساهمة لتجاوز عائق النقص في راس المال، فهو تركيز الثورة على تعليم جماهير الشعب والعناية الصحية بها ، وفيما عدا الاعتبارات الانسانية ، فان التغذية الافضل ، والاهتمام الصحي ، يساهمان في رفع انتاجية العمال ، الزراعي . ان تغذية معظم هذه المنتوجات الضرورية ليست معقدة ، كما ان الجبار المخلين ليسوا اغبياء ، ان المقاولين لا يعملون ما يلزم للتطور الاقتصادي لان ليس هناك احتمال تحقيق الربح الكافي في مثل هذه المشاريع ، او لانهم قادرون على تحقيق ارباح اكثر في مشاريع اخرى .

لهذه الاسباب وغيرها فان الثورات الاجتماعية هي الغالبة اليوم في معظم انحاء العالم المتخلف، ثورات تزيل قوة تلك الطبقات التي تكمن مصالحها في الوضع القائم ، الثورات التي تغير الاولويات الاجتماعية والتي تفتح مسرب فيضان المليم ، وستثير حماسة الجماهير الواسعة من الشعب، وتغير بنية الانتاج لتنتج ما هو لازم لتطور الشعب ، وليس ما هو لازم لتحقيق اكبر الارباح للملاكين .

وما ان تلغ مسالة الثورة الاجتماعية بتخذ عامل النقص في راس المال – وهو مدفع رئيسي للارثوذكسية الاقتصادية – اهمية جديدة ، اولا، تستطيع الثورة ان توقف سرعة مصدرين رئيسيين لهدر راس المال :

أ – بتخفيض اسهلاك الاغنياء والطبقات المتوسطة الافضل حالا ، تخفيضا شديدا .

ب – بمصادرة الاستثمارات الاجنبية .

مثل هذه الخطوات مفيدة من ناحيتين :

أ – يمكن الاستفادة الكلية من ارباح الزراعة والصناعة ، والمتاجم والتجارة ، في اهم مشاريع التنمية .

ب – يمكن استعمال النقد الاجنبي بشكل اكثر فعالية في شراء المواد الخام والمعاد ، عوضا ان يستنزف في استيراد الكماليات ، وفي دفع الارباح والفوائد والعائدات وجعل الادارة ، للمستثمرين الاجانب .

اما الاسهام الثاني للثورة الاجتماعية في معالجة عائق النقص في راس المال ، فهو بواسطة تعبئة العمال واستعمالهم الى درجة ما كبديل لراس المال ، يمكن مثلا ، ان يتم الكثير من البناء الضروري بهذه الطريقة ، طبعا من الافضل استعمال الالات ولكن اذا كانت الحاجة كبيرة والالات غير موجودة ، فان القوة العاملة المعطلة وتلك التي لا تستخدم استخداما ملائما ، يمكن ان تستخدم مثلا لبناء الطرق والسيطرة على الفيضان ، وفي اعمال الري ومشاريع الاسكان – كما كان يحصل في القرون الماضية التي لم يكن فيها جرافات والات حفر وشاحنات الخ . هذا ليس الحل المثالي ، ولكنه حل يواجه في الواقع حقيقة ان الله يساعد هؤلاء الذين يساعدون انفسهم .

واذا سمحتم لي بتقديم صورة مألوفة اخرى : دعونا ننظر في مسالة مكافحة العثران ، ففي العديد من البلدان النامية تلف العثران نسبة ضخمة ، من محاصيل الزرعة السنوية . ولكن من الممكن باستثمار رأس مال مناسب ، ذرع املاك مكهربة منخفضة حول الحقول للقضاء على العثران الغازية . ولكن بما ان الطاقة الكهربائية قليلة ، وليس هناك اموال لشراء الاسلاك ، فان العثران تاكل حتى الشبع . ولكن مما يدعو الى التامل هو ما اظهرت الثورة في الصين ، فان بالجهد المنظم لجماهير الشعب ، والمكرس للاولويات الاساسية اولا ، من الممكن التخلص من العثران دون استعمال التقنية الحديثة .

اكثر من ذلك ، فكون الاقتصاد القائم موجه نحو الربح مع فقر واسع ، فليس هناك حصة في الانتاج الجملي ، لادوات الزراعة المتقدمة ، للعناقيد والمواد الكيميائية اللازمة لزيادة الانتاج الزراعي . ان تقنية معظم هذه المنتوجات الضرورية ليست معقدة ، كما ان الجبار المخلين ليسوا اغبياء ، ان المقاولين لا يعملون ما يلزم للتطور الاقتصادي لان ليس هناك احتمال تحقيق الربح الكافي في مثل هذه المشاريع ، او لانهم قادرون على تحقيق ارباح اكثر في مشاريع اخرى .

توجيه الاولويات التعليمية من تدريب مجموعة نخبة حاكمة (تلقت العلوم الانسانية والحقوق والطب لاجل المدبنيين الموسرين) الى البناء على اساس :

أ – العلوم والرياضيات اللازمين للتضلع في التقنية والاعتماد الاكبر على الذات .

ب – السياسة والاقتصاد اللازمين للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي الفعال والمنتج .

ومرة اخرى اقول ان الحاجة ليست فقط للمعقد وللمفهوم من قبله قليلة دون غيرها . ان الحاجة للتطور في الزراعة العلمية هي لمزارعين قادرين بكل ثقة في النفس على مسك الدفاتر واجراء الحسابات ، ان السؤال الذي نحتاج الى طرحه على انفسنا هو : لماذا احتاجت الثورات الاجتماعية في القرن العشرين ، الى اتخاذ قفزات دراماتيكية في المجال الصحي والتعليمي للاكثرية الساحقة من السكان ؟

لو اخذنا مشكلة التنمية من اية زاوية فاننا نصطدم بالحواجز المفروضة من قبل المؤسسات الاجتماعية القائمة ، وبالاولويات (او بالقيم اذا اردتم) التي تحميها الطبقات الحاكمة القائمة، وهذه الطبقات الحاكمة هي بذاتها التي تحميها وتغذيها البلدان الرأسمالية المتقدمة – خاصة سياسة الولايات المتحدة العسكرية والخارجية في ايامنا هذه .

ان الانظمة الاجتماعية في البلدان المتخلفة عندها تاريخ طويل ، احده الذي تسيطر عليه الترتيبات الكولونيالية وشبه – الكولونيالية التي فرضت في ظل القوة القاهرة للبلدان الرأسمالية الفنية الناجحة ، بشكل رئيسي بالقوة ، ولكن ايضا باستمرار وثبات العلاقات الاقتصادية الناتجة ، فقد تم تحويل العالم الثالث بشكل رئيسي الى مزود للمواد الخام وللمواد الغذائية للمراكز المتروبوليتانية (العاصمية) ، والى شاري بقدر ما تسمح له موارده ، للسلع المصنعة التي تصنع في البلدان الصناعية .

وتكون البنية الاقتصادية الناتجة في وقت واحد :

أ – اقتصاد تخضع موارده لتزويد احتياجات البلدان الصناعية .

ب – طبقات حاكمة ينبع رخاؤها الاقتصادي، لو اعجبها ذلك ام لا ، من استمرار هذه التبعية.

باختصار يصبح جزء تابع لشبكة التجارة والاستثمار الامبريالية .

ان انطلاقة جديدة نحو التنمية عوضا عن التخلف تتضمن اعادة بناء هذه الاقتصاديات المتخلفة صناعيا ، واستخلاص مرونة اكبر واستعمالا اكثر فعالية لمواردهم الخاصة ،واعادة توجيه مجتمعاتهم لمواجهة حاجات الشعب بدلا من رعاية ازدهار الاثرياء في الداخل وفي الخارج.

وما هو متضمن اضافة وبالضرورة في هذه الانطلاقة الجديدة ، فهو الخلاص من التبعية النفسية لثقافة و « نفوق » الدول المتقدمة ، مع نمو الثقة بالنفس والاعتماد على النفس ، والاستقلال في التفكير والعمل ، لدى السكان ككل .

ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، بممارسة جهودها لاحتواء الحافز الثوري الذي يسعى لتحرير نفسه من روابط الامبريالية ، التفسية والمادية (بما فيها موقفها وعملها العسكري) هي في الواقع ، العائق الرئيسي امام تنمية البلدان المتخلفة .